المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنـوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

تحوّلات المجتمع العراقي بعد الغزو ٢٠٠٣

عدنان ياسين مصطفى

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

تحوّلات المجتمع العراقي بعد الغزو ٢٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

مسودة

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

تمهيد ٤

مخاضات المجتمع العراقي بعد الاحتلال ٥

الملامح الاجتماعية للمشهد العراقي..... ٧

مؤشّرات التنمية البشرية في العراق ١٦

مسودة

تمهيد

تشكّل ظروف الاحتلال وما يصاحبها من أزماتٍ أخطر التحدّيات المهدّدة للأمن الإنساني وللتنمية البشرية المستدامة. إنّها الأداة التي تهدم مكتسبات التنمية، وتنتهك حقوق الإنسان، فتدمّر الطاقات والقدرات الخلّاقة والمبدعة التي تحتاجها عمليات التنمية. إذ تظهر مسيرة العراق خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال في نيسان / أبريل ٢٠٠٣ حجم التدمير في البنى والمؤسّسات والأفراد، هدّدت بمجملها حياة الناس وبدّدت الموارد والثروات، وشكّلت بالتالي عبءً خطيرًا على مستقبله وعلى طموحاته التنموية.

لقد مثّل الاحتلال وما سبقه من حصارٍ اقتصادي لمدّة ١٣ سنةً آليتين متداخلتين استهدفتا تدمير المجتمع العراقي، بنيةً وحضارةً وشخصيةً وموارِدَ، من خلال إحداث حالة شللٍ مؤسّسيً شاملٍ هدّد مصادر الحياة، وجعل المجتمع في حالة حرمانٍ شديدٍ من أبسط مصادر إشباع الحاجات الأساسية، وبصورةٍ عجزت خلالها المنظومات القيمية من الحفاظ على حدٍّ أدنى من التفاعل الإيجابي بين الأفراد والجماعات والمؤسّسات. كما أدّت إلى شيوع ظواهر الإحباط والقلق واليأس بين الأفراد وتلاشت الآمال بإمكانية تحقيق منجزاتٍ تنمويةٍ حقيقيةٍ.

ومن الطبيعي أنْ تكون حصيلة تلك الظروف والتحدّيات تعثرًا في مسارات التنمية بعد أن شهد المجتمع العراقي تدهورًا وشللًا تامّاً في جميع المستويات: الفرد، المؤسّسات والمجتمع. فعلى مستوى الفرد أدّت إلى شيوع حالةٍ من التوتّر والصراع الداخلي، وإلى الإحساس بالإحباط وعدم الرضا، والفشل في أداء الدور على النحو المرسوم اجتماعيًا، وفي إقامة علاقاتٍ ذات مضمونٍ لا يخلو من المصالح الضيقة أحيانًا. أمّا على المستوى المجتمعي، فإنّ الحالة أدّت إلى ظهور مشكلاتٍ اجتماعيةٍ وسلوكيةٍ معقّدةٍ لعلّ في مقدّمتها توقّف عملية التنمية، وانهيار المؤسّسات الاجتماعية، وضيق فرص العمل، وتدهور أوضاع الأسرة، وتراجع النظام التعليمي والصحّي، وضعف وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، مما فسح المجال واسعًا لشتّى أشكال العنف والإرهاب والجريمة، وتعاظم أعداد العاطلين والمشرّدين والمهجّرين وأطفال الشوارع، والمتسوّلين والمرضى والمعوّقين، وغير ذلك من الفئات المهمّشة ذات القدرات المتدنية التي غالبًا ما تفشل في مواجهة تيارات الحياة فتضطر للبقاء في قاع المجتمع خارج الشعور بالانتماء

والمواطنة. كما أدّت هذه الحالة إلى ظهور فئاتٍ طفيليةٍ من المضاربين والسماسرة والمحتالين، إلى جانب الصور المتعدّدة للجريمة المنظّمة (تعاطي المخدّرات، تجارة الرقيق الأبيض، العنف والإرهاب، والفساد، والهدر المعرفي وغيرها).

لقد أنتجت ظروف الغزو اختلالاتٍ بنيويةً في الجسد العراقي عكستها سلسلةٌ من الظواهر الجديدة ذات الطبيعة المركّبة بحكم استنباتٍ قسريٍ وغير مهيأٍ له لعمليات التحوّل، وأثارت وبدرجاتٍ متفاوتةٍ العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب الهويات الفرعية، فأوجدت عجزًا مزمنًا، وتوالدًا متواصلًا للمشكلات وافتقارًا للإرادة الاجتماعية ولأدوات تمكينها من التعامل مع تلك المشكلات. كما أفرزت أنماط وعي متباينةً عبّرت عن التجليات المرَضية والسوية لتلك الاهتزازات. إنّ مصادرة قدرة السلطة على تأمين وحدة الهوية أتاح للثقافات الفرعية Sub-cultures توفير ميكانزمات ضبطٍ لا تنسجم بالضرورة مع ميكانزمات الضبط الوطنية بالمعنى السياسي الواسع.

إنّ الحياة في العراق اليوم حافلةٌ بالتحدّيات الجديدة، ومنها المتعلّقة بالأمن الإنساني، البيئة، استدامة الحياة وترسيخ الحريات الأساسية. وفي هذا الجو المفعم بالتطوّرات المتسارعة، لابدّ من إيجاد طرقٍ لإعادة تقويم المخاطر القديمة، والاعتراف بالمخاطر الجديدة التي تهدّد أمن الناس وحريتهم، وبضرورة مواجهتها. فهذا الالتزام هو جوهر الرؤية الحقيقية عند البحث في أبرز التحوّلات الاجتماعية التي شهدها العراق بعد الاحتلال ٢٠٠٣.

مخاضات المجتمع العراقي بعد الاحتلال

تناولت الكثير من الدراسات أثر الحروب والاحتلال على المجتمعات لكونها مصادر خطرٍ خارجةٍ على مجريات التغيّر الاجتماعي[١]. ويبدو تأثير تلك العلاقات بالأمن الإنساني أكثر وضوحًا في عالم اليوم (أفغانستان، العراق، أنغولا، هايتي، وموزمبيق، وميانمار، والسودان والصومال، رواندا، ليبريا وغيرها) حيث تتعطّل أو تدمّر المقوّمات الذاتية للتنمية، بما في ذلك

[١] راجع مثلاً: آرثر مارويك، **الحرب والتغير الاجتماعي في القرن العشرين**، ترجمة سمير الجلبي (بغداد: دار المأمون، ١٩٩٠).

رأس المال البشري ورأس المال المادّي، أو تتدهور الأوضاع الصحية والتربوية مع تراجعٍ واضحٍ لدور السلطة المركزية وتفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار الفقر[٢].

وهذا يعني أنّ التهديد الخارجي لابدّ أنْ يأخذ مكانه في أيّ إطارٍ مرجعيٍ لتفسير التحول الاجتماعي، ولا سيما في حالات الحروب والاحتلال والأزمات. فالحروب قد تؤدّي إلى حالةٍ من التفكّك، ولكن في الوقت نفسه تشهد ظهور وتائرَ سريعةٍ للتغيّر الاجتماعي. إنّ السمات الثقافية والحضارية الجديدة تظهر بسرعةٍ في المجتمعات الحديثة، لكنّها تصبح أكثرَ سرعةً في ظهورها حين تقع الحرب الشاملة. وقد أشار علماء الاجتماع إلى بعض مظاهر التغيّر الاجتماعي، كالهجرة والحراك الاجتماعي فضلًا على التغيّرات الديمغرافية والمشكلات الاجتماعية[٣].

ولعل أخطر نتائج تلك الأزمات إحداث تغييراتٍ في رأس المال الاجتماعي، انعكست بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ على جميع شرائح المجتمع، ممّا أوقع البعض منها في دائرة الحرمان في ميادين التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية، وأصبحت حماية الأفراد والمجتمعات من تلك المخاطر ومساعدتهم على تجاوز التحديات من الأولويات الرئيسة للشركاء التنمويين وفي مقدّمتها التزامات الدولة بالرعاية الاجتماعية والتطوير المهني لخلق بيئةٍ تمكينيةٍ للتنمية الاجتماعية تشمل الجميع، وتعزّز القدرات التي تدعم فرص الأمن والاستقرار.

لهذا ليس غريبًا أنْ تؤدّي ظروف استمرار الاحتلال والأزمات لمدّةٍ طويلةٍ وما رافقها من تدهورٍ كبيرٍ في البنى المؤسّسية من إفراز آثارٍ خطيرةٍ على مجمل الأوضاع ولا سيما الاجتماعية منها، مثل تفاقم مشكلات الأرامل واليتم والعوق والتشرّد ووفيات الأطفال، وارتفاع نسب الإصابة

---

[٢] للمزيد من التفاصيل حول الانعكاسات الاجتماعية للأزمات في المجتمعات المتحولة انظر: رولف فان درهوفن، وجيورجي شيراتسكي، **دروس من الخصخصة** (جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٢)؛ مؤسسة انترالك، **التنمية في مجتمعات غير مستقرة** (بيروت: ٢٠٠٦)، ص٤-٥. وانظر تجربة لبنان المقاربة لتجربة العراق في: الإسكوا، **السياسات القطاعية لمكافحة الفقر في لبنان في منتصف التسعينات** (نيويورك: ١٩٩٩)، ص٥-٦؛ وراجع حول العراق عدنان ياسين مصطفى، **الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق** (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٩)؛ كذلك راجع دراسة عالم الاجتماع بيتر تاونسند، "الفقر في أوربا الشرقية: آخر مظاهر الاستقطاب العالمي" في: جيري رود جيرز، **اتجاهات جديدة للفقر- التحليلات والسياسات** (بيروت: المعهد الدولي لدراسات العمل، ٢٠٠٠)، ص١٤٠ وما بعدها. راجع حول كمبوديا ورواندا وغواتيمالا والصومال في:
Nat J. Colletta and Michelle L. Cullen, *Violent Conflict and the Transformation of Social Capital* (Washington: The World Bank, 2000).

[٣] انظر:
E. Elliot and F. E. Merrill, *Social Disorganization* (New York: 1961), p.733-736.

ببعض الأمراض، التهجير القسري وتردّي مستوى الخدمات فضلًا على انتشار حالات الفقر والانحراف وغيرها. وهنا يشكّل الوعي والإدراك المسبق لحجم التحديات نوعًا من التأمين ضدّ خسائرَ من المحتمل أنْ تكون كبيرةً جدًّا. ولكنْ لا ينبغي أنْ يشكّل عدم يقيننا لاحتمالية مثل هذه الخسائر أو توقيتها المحدّد أو المرجح ذريعةً لكي لا يتّخذ كلّ ما يلزم للتأمين ضدّ هذه الإمكانات. فالجميع يعلم أنّ هناك خطرًا محتملًا وممكنًا، كما أنّ الضرر الذي تسبّبه حالة التدهور في البنى المؤسّسية والتحتية ومؤشّرات التنمية البشرية لا يمكن عكسه قبل مرور وقتٍ طويلٍ. وإنّه يزداد مع كلّ يومٍ يتهاون المجتمع فيه عن اتّخاذ الخطوات اللازمة لتقليص مساحة الصعوبات التي يواجهها والحدّ من المخاطر التي تهدّدها.

الملامح الاجتماعية للمشهد العراقي

يتساءل الباحث مايكل أوترمان وآخرون في كتابه محو العراق بعد سنواتٍ عجافٍ من احتلال العراق "ما الذي تتركه الولايات المتّحدة وراءها في العراق"؟ ويجيب "لايزال نساء العراق وأطفاله الأكثر ضعفًا عرضة للخطر، بينما لايزال السكّان من الأقليات الإثنية والدينية في مواجهة الموت العنيف. أضف إلى ذلك استمرار بيع البقايا الهالكة من إرث العراق الثقافي الغني ... لمن يدفع أكثر في الخارج. ويبدو أنّ أسوأ ما في عنف ما بعد الاجتياح همد، بينما يستمرّ إرث إبادة المجتمع، وهو الهجوم الشامل على حياة العراقيين وثقافتهم وهويتهم الوطنية"[٤]. ويذكر الكتاب "ثمانون شهرًا من الاحتلال الأميركي للعراق ماذا أثمرت[٥]:

- استشهاد ١,٢ مليون عراقي بينهم ٢٦١٠ أستاذًا وعالمًا وطبيبًا قتلوا بدمٍ باردٍ، فضلًا عن ٣٤١ إعلاميًا.
- هجرةً داخليةً لمليوني عراقيٍ.
- لجوء ثلاثة ملايين عراقي إلى دولٍ أخرى.

[٤] مايكل أوترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١)، ص٢٠٦.

[٥] المصدر نفسه.

ومع التسليم بتلاشي الخطوط الفاصلة بين ما هو اجتماعيٌ وما هو اقتصاديٌ وبينهما وبين ما هو سياسيٌ، فإنّ أبرز التجليات في المشهد العراقي اليوم تصبّ في الخانة الاجتماعية، دون إهمال بقية العوامل.

ثمّة مقدّماتٌ عامّةٌ تضفي لونًا معيّنًا على صيرورة التحوّلات البنيوية، وهي مقدّماتٌ مستمدّةٌ من واقع المتغيرات في العراق، مجتمعًا وإنسانًا وسلطةً. ذلك أنّ المجتمع العراقي، شهد سلسلةً من الأزمات المركّبة والمعقّدة، شكّلت عناصرُها بيئةً مؤاتية لنشوء صورٍ متعدّدةٍ من السلوكيات والممارسات والأفعال، فضلًا عن الأشكال الناجمة عن التأثر بمتغيرات البيئة الدولية واعتماد برامج وسياسات الإصلاح وانعكاساتها على مجمل أوضاع المجتمع.

إنّ أخطر ما تركه الاحتلال هو التأسيس لمساراتٍ وتوجّهات طغت فيها الولاءات الفرعية (ما قبل الدولتية) جعلت العراق يعاني من أزمةٍ وطنيةٍ شاملةٍ، تتجسّد ملامحها في تعثّر العملية السياسية القائمة على أساس التقاسم الوظيفي الإثنو – طائفي واستمرار العنف، وهما عاملان يعيقان عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع التي شهدت تدهورًا كبيرًا خلال العقدين الأخيرين. وقد تجلّت ملامح المشهد في ما يلي:

- هشاشة البنى المؤسّسية وقوّة الشخصانية والفردانية.
- قلقٍ على المستقبل في ظلّ غياب مرجعيةٍ متّفقٍ عليها بما في ذلك الدستور الذي له قراءاتٌ مختلفةٌ.
- طبقةٍ سياسيةٍ متصارعةٍ تتصرّف بناءً على مصالحها الضيقة.
- طغيان المحسوبية الطائفية والأثنية والعشائرية والمناطقية.
- حراكٍ اجتماعيٍ يقوم على الإزاحة Replacement بدلًا من النقلة الاجتماعية الطبيعية Social Mobility في الهرم الاجتماعي صعودًا ونزولًا.
- نقص الخدمات واستشراء الفساد المالي والإداري وتجذره في البنية الاجتماعية.
- اعتماد سياسة المحاصصة القائمة على ثقافة الولاء بدلًا من ثقافة الأداء والكفاءة والإنجاز.
- ضعف الثقافة الديمقراطية.

واذا كانت التحوّلات السياسية والاقتصادية المصاحبة لظروف الاحتلال قد اتّضحت معالمها وتجلياتها فإنّ الآثار الاجتماعية والنفسية التي تمخّضت عنها كثيرةٌ وخطيرةٌ، ومتداخلة التفاصيل، ويصعب تصنيفها. غير أنّ من الممكن الإشارة إلى أهمّها، مع ملاحظة أنّها تتناسل من بعضها، فتتراكم قيمها وآثارها وتزداد تداخلًا. لذا لابدّ من النظر إليها على نحوٍ كلّيٍ، فنحن إزاءِ مجموعةٍ معقّدةٍ من الظواهر، والسلوكيات الانحرافية، تفصح عن آثارٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ للأزمات. كما تفصح عن مجموعةٍ أخرى، يمكن تحليلها بوصفها إضافاتٍ تنبثق من البنية الاجتماعية ذاتها، فالتضخّم الاقتصادي مثلًا كان دوره المهمٌ المعجّل في تدهور القيم الاجتماعية والمرجعيات الموجّهة للسلوك، حيث تحلّ روح الاستباق محل المنافسة الشريفة، والفردية مقابل السلوك الجماعي، والاختلال بين الذات الواقعية والإدراكية، وطغيان مشاعر الاغتراب على الانتماء والتباين الحادّ بين الأجر وبين تكاليف المعيشة، وانهيار التوازن بين الحقوق والواجبات[٦].

لقد صاحبت ظروفَ الغزو والاحتلال نزعةٌ تدميريةٌ للبنى الثقافية والحضارية للبلد ،. فغالبًا ما تؤدّي الحروب إلى هدم بعض القواعد الأخلاقية، ورفع المحرّمات (التابو)، بحيث تباح أعمالٌ كان من المألوف تحريمها فتصبح مستحبّةً أو تفرض فرضًا[٧]. إنّ جانبًا من مظاهر الحرب يتمثّل في السلوك الجمعي الذي يتجاوز الكوابح التقليدية للضبط ويتّخذ صورةً تهديميةً. وقد نتج عن كلّ هذه المتغيّرات ظهور مشكلاتٍ اجتماعيةٍ، ديمغرافيةٍ وسلوكيةٍ وضعت أمن الناس واستقرارهم في دائرة التهديد المباشر وغير المباشر.

إنّ قراءاتٍ سريعةً لملامح المشهد الاجتماعي العراقي بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ تكشف عمّا يلي:

أ. **تعاظم بعض الظواهر ذات الانتشار المحدود نسبيًا في الماضي**، واتّساعها إلى حدّ أنْ أصبحت معه شاغلًا للرأي العامّ، المحلّي والإقليمي والدولي، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

---

[٦] عدنان ياسين مصطفى، **سوسيولوجيا الإنحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجاً** (عمان: دار إثراء، ٢٠١١).

[٧] كاستون بوتول، **هذه هي الحرب**، ترجمة مروان القنواتي (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨١)، ص٧٨.

١. ظاهرة التهجير القسري.

٢. ظاهرة اليتم والترمل والتشرد والتفكك الأسري.

٣. ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

٤. الفقر والحرمان.

٥. ارتفاع معدلات البطالة.

٦. ظاهرة العوق البدني والعقلي.

٧. ظاهرة العشوائيات الحضرية.

ب. يمكن عدّ بعض المشكلات جديدة لم يألفها المجتمع العراقي ومنها:

١. ظواهر الإرهاب والصراعات الطائفية وما يتّصل بها من تشظّي للهوية الوطنية.

٢. ظواهر عدم احترام القانون والنظام والزمن

٣. ظاهرة الجريمة المنظّمة

٤. ظاهرة الاستغلال الجنسي والمتاجرة بالجسد(الرقيق الأبيض)

٥. ظاهرة تعاطي المخدرات

٦. ظاهرة التجاوز على الأملاك العامّة وإشاعة المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية.

٧. الحراك الاجتماعي القائم على الاستباق والإزاحة Replacement بدلًا من الانتقال الطبيعي في الهرم الاجتماعي (صعودًا أو نزولًا) Social Mobility.

جـ. يتّصل بذلك مشكلاتٌ اجتماعيةٌ–ثقافيةٌ لا تنفصل عن المشكلات المذكورة ومنها:

١. مظاهر العنف والتمييز ضدّ المرأة– العنف الأسري

٢. تراجع معدّلات الالتحاق المدرسي، وارتفاع معدّلات الرسوب والتسرّب الدراسي ولا سيما في المراحل المتوسّطة والثانوية.

٣. الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الجفاف وسوء الإدارة الزراعية والفقر (تبلغ نسبة الفقر في الريف ٣٩% مقابل ١٦% في الحضر) [٨].

٤. ارتفاع معدّلات الطلاق مقابل انخفاض معدّلات الزواج.

٥. اتّساع ظاهرة عمل الأطفال (حوالي ٧%)[٩].

إنّ الكلفة الاجتماعية للمشكلات والظواهر والانحرافات لم تعد متواضعةً أو قليلةً، ولا سيما بعد أنْ توسّعت مساحة الانحرافات واستشرت مظاهر الفساد فأصبحت ذات نتائج تنطوي على أضرارٍ اجتماعيةٍ ونفسيةٍ كبيرةٍ. إنّ هذا الواقع، قد يتوسّع إذا لم تتّخذ إجراءاتٍ وقائيةً وعقابيةً فاعلةً.

إنّ تلك المشكلات الاجتماعية وغيرها، تتّصل اتّصالًا يكاد أن يكون سببًا بعواملَ أساسيةٍ أهمّها ما يلي:

١. ضعف الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ممّا يؤدّي إلى غضّ النظر عن بعض الجرائم كالفساد والانحراف.

٢. الصراعات السياسية التي تؤدّي إلى غياب الرؤية الاجتماعية الناقدة لشؤون المجتمع في حاضره ومستقبله، ولا سيما تلك التي تتعلّق بالسلم الأهلي والمصالحة وضعف ثقافة الحوار والعلاقات مع دول الجوار.

٣. طغيان مظاهر العسكرة في الحياة الاجتماعية والشارع، وتواجد الجيش بكثافةٍ في المدن والإجراءات الروتينية (حملات التفتيش والاعتقالات والسيطرات العسكرية في جميع الشوارع الرئيسة) وما تسبّبه من هدر للزمن والموارد والطاقات أكثرَ من إسهامها في خلق حالةٍ من الأمن الذاتي، بل شكّلت أحد أهمّ مغذيات الكراهية للسلطة، وذلك اعتمادًا على توفير الأمن القائم على الخوف وليس الاقتناع الاجتماعي بالأمن[١٠].

---

[٨] وزارة التخطيط، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، ٢٠٠٩.

[٩] وزارة التخطيط، نتائج مسح ٢٠١٢، Mics 4، ص٤١.

[١٠] د. خضير عباس عطوان، "عسكرة المجتمع العراقي–رؤية سياسية تحليلية مقارنة"، **مجلة رؤية** (بغداد: مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص١٠٥.

٤. ضعف شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تغطي بعض حاجات الفئات الهشّة (الأيتام والأرامل والمسنّين والمعوّقين) والمستبعدة. إذ إنّ تعليمات شبكة الحماية الاجتماعية وتطبيقاتها تعاني من الفساد وسوء الاستهداف، كما أنّ فئاتٍ مثل العاملين في السوق غير النظامية لا تحظى بأيّ صورةٍ من صور الضمان الاجتماعي.

إنّ الرؤية الموضوعية للمشهد الاجتماعي تظهر بوضوح أنّ المجتمع لم يتحرّك بكلّ مؤسّساته بما يتناسب وحجم التحدّي والتدمير الشامل مع إهمال مبدأ الأولويات. ولعلّ أبرز أعراض أزمة المجتمع هو عدم القدرة على الاختيار وعدم الاكتراث وضعف المشاركة وغياب الأهداف في ظلّ تدهور شبكة الاتّصال الاجتماعي واستمرار مشاهد الدمار والعنف والإرهاب وما يرافقها من تضحياتٍ بشريةٍ ومادية، فضلًا عن تفاقم الحركة العشوائية وتراجع دور الضوابط الرسمية.

ثمّة جانبٌ سيكولوجيٌ–اجتماعيٌ مهمّ للغزو ذلك أنّ المجتمعات الإنسانية، وبحسب مراحل تطوّرها تشعر عادةً بالخوف من مصادرَ مجهولةٍ أو مشخّصةٍ ميثولوجيةٍ، ميتافيزيقيةٍ أو واقعيةٍ، ولذلك لا يوجد بين المجتمعات الإنسانية ما يمثّل بيئةً آمنةً على نحوٍ تامّ ومثاليٍ. غير أنّ درجات الخوف وصيغ التعامل معه تختلف من مجتمعٍ لآخر، وللذاكرة الجمعية بوصفها مجموعةً متراكمةً من الخبرات دورها المهمّ في التعامل مع مصادر القلق والخوف لدى السكان، ولاشكّ أنّ المجتمع العراقي، وبعد سلسلةٍ من الأزمات (الحروب والحصار) توقّع أنْ يكون الغزو أحدَ مصادر الخوف، كذلك بعض مخلّفات الحصار، فضلًا عن صدمة الدمار وتوقّع عملياتٍ عسكريةٍ جديدةٍ. وباختصارٍ يمكن القول إنّ ظروف الغزو والاحتلال خلقت حالة رعبٍ جمعيٍ Collective Panic على امتداد شرائح المجتمع العراقي، تضخّم وتغلّب فيها الأنا الفردي أو الأنا الجماعي الفرعي على الأنا المجتمعي إلى درجةٍ جعلت المجتمع وكأنّه في حربٍ مع ذاته.

إنّ مجمل هذه الأوضاع أضعفت قدرة القوة الاجتماعية من التعامل مع مصادر الخطر المحتملة في البيئة، كما أنّها صادرت التسهيلات المتاحة للمواطن ولم توفّر بدائلَ سريعةً للبنى المدمّرة، وتهجير الملايين من العوائل قسرًا داخل البلد وخارجه. كما أنّ عجز القطاع الحكومي عن المعالجة الفاعلة لقضايا الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، فضلًا عن وجود مستوًى عالٍ من

الجرائم والانحرافات السلوكية وفقدان الأمن الشخصي وتأخّر تحديد تلك الإحالات إلى المحاكم، كلّ ذلك أسهم في خلق أجواءٍ من عدم الاستقرار وانعدام الأمن وفقدان الثقة بالمستقبل.

لقد فرضت ظروف الغزو والاحتلال والعنف هذه على المجتمع ضرورة التكيّف مع الحالة الطارئة، حيث تراجع دور القطاع الحكومي، ونما في المقابل دور المجتمع الأهلي في بعض مجالات الإغاثة والطوارئ وتقديم الخدمات التي تعزّز التكافل الاجتماعي من خلال المساعدات المباشرة (العينية والنقدية) وهذا يفرض التزامًا جديًا لإعادة بناء الدولة، إلى جانب المشاركة الفعلية في الوقت نفسه لمنظّمات المجتمع المدني للتخفيف من عبء إزالة آثار الاحتلال على الصعيد الاجتماعي والصحّي والتنموي. هذا العبء يفرض على هذه المنظّمات (ومن ضمنها المنظمات التي تعنى بالأطفال) إعادة التموضع والانتشار وفق برنامجٍ زمنيٍ وجدول أعمالٍ مختلفٍ جذريًا" عن ذلك الذي كان سائدًا" أثناء الحرب.

ولعلّ ما أسهم في تعميق جوانب التشظّي وتوسيع حجم المعاناة العراقية ومنذ الأسابيع الأولى التي أعقبت الغزو هي سلسلة الإجراءات التي اتّخذتها سلطة الاحتلال كقرارات حل الجيش والأجهزة الأمنية والاجتثاث وغيرها[١١] والتي فاقمت من معدّلات الفقر والبطالة، كما اتّسعت الفوارق بين المداخيل، وشعرت فئاتٌ عديدةٌ أنّها أقصيت واستبعدت من دائرة الرعاية والاهتمام وألقيت على قارعة الطريق دون سببٍ ممّا كسر العقد الاجتماعي بينها وبين الدولة. فنجد هذه الفئات تعبّر عن سخطها وكبتها بالانضمام إلى التيارات المتطرّفة، أو التخندق بالطرف الآخر من مسيرة الدولة، أو بابتداع صنوفٍ متطورةٍ من الاعتداء على أملاك الدولة وعلى عقاراتها، وباتت علاقتها بالدولة ملتبسةً تتأرجح بين مطالبتها بالحماية وتجاهلها تمامًا لمصلحة الروح الفردية، أو الاعتماد على الجماعات الخيرية أو الدينية أو الحزبية.

إنّ أخطر ما تعرّض له المجتمع في العراق بعد الاحتلال هو حالة الاختلال البنائية والوظيفية في العلاقة بين رؤوس المثلّث الثلاثة: الفقر والعنف والتحوّل الديمقراطي. فالفقر والعنف باتا يغذّي أحدهما الآخر في متواليةٍ هندسيةٍ متصاعدةٍ، بينما استحال "التحوّل

[١١]–يشير مايكل أوترمان في كتابه محو العراق، إن الحاكم الأمريكي بول بريمر شرع في بداية تعيينه "بتفكيك الدولة العراقية، في انتهاك لقوانين الاحتلال الواردة في اتفاقات جنيف، تسلح بريمر بسلطات تنفيذية كاسحة فحل الجيش العراقي– وانتج فيضاناً من الرجال الغاضبين الذين تلقوا تدريباً عسكرياً، وانضموا سريعاً إلى التمرد".

الديمقراطي" المنشود إلى آلياتٍ انتخابيةٍ روتينيةٍ خاويةٍ ضمنتْ قهرَ السلطة للمجتمع ليستمرّ إفقار الناس ووأد حاضرهم ومصادرة مستقبلهم وتفتيت هويتهم الوطنية عبر حقنهم بمصل التعصّب والكراهية[١٢]. إذ تركت هذه التجليات عمومًا ندوبًا غائرةً في الجسد العراقي وباتت مغذيات الكراهية تغطي مساحةً واسعةً في الذاكرة الجمعية العراقية، وهي تختزن همومًا قلقةً وآمالًا محطّمةً ونكوصًا إلى هويات ما قبل المواطنة، غذّته نزعةٌ ثيولوجيةٌ متفاقمةٌ وولاءاتٌ فرعيةٌ متشظيةٌ مسخت إلى حدٍّ كبيرٍ وعي الفرد العراقي بأهمية دوره المدني المواطني، وحشرته في أتون صراعاتٍ مصطنعةٍ، دون أنْ يعني ذلك بالضرورة إزالة دوافعه المتأصّلة لإعادة إنتاج هويته الوطنية التي لها دينامياتها الموضوعية الكامنة.

الأوضاع المعيشية في محافظة الأنبار كما وصفتها دراسة ميدانية أميركية

أظهرت نتائج مسحٍ أجرته القوات الأميركية عام ٢٠٠٨ ونشرته مؤسّسة راند RAND أنّ ٤٧% من الأسر التي شملتها الدراسة في الأنبار قُتل واحدٌ على الأقلّ من أفرادها بين ربيع عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، وأنّ ما يقارب ٣٦% كان أحد أفراد الأسرة في عداد المفقودين، وأنّ ١١% اضطرّ أحد أفراد الأسرة إلى الفرار أو النزوح خارج المنطقة التي يسكنها، فضلًا عن التقارير التي تتحدّث عن أضرارٍ جسيمةٍ لحقت بالمنازل والممتلكات وأعدادٍ متزايدةٍ من الأرامل والأيتام والمعاقين، وهو ما عكسته نتائج المسح الذي أظهر مستوياتٍ عاليةً جدًّا من الصراع والتدهور في الأوضاع المعيشية لسكّان محافظة الأنبار. إضافة إلى آثار الحرب والعنف، ومستويات الجريمة المرتفعة حيث أنّ ٩% من الأسر أفادت بأنّ أحد أفراد أسرهم كان ضحيةً لجريمة تدخّل من قبل القوات الأميركية في الأسابيع الأربعة التي سبقت المسح.

كما أظهر توزيع الأسر التي عانت من آثار الحرب في جميع أنحاء الأنبار أنّ أجزاءً مختلفةً من المحافظة تعرّضت إلى ظروفٍ مماثلةٍ، على سبيل المثال:

- ٥١ % من الأسر في مدينة الرمادي قتل أحد أفرادها على الأقلّ بسبب العنف المتّصل بالحرب.

[١٢] د. فارس كمال نظمي، "الفقر والعنف ووهم التحول الديمقراطي في العراق"، **الحوار المتمدن**، ٣٩٠٦ (٢٠١٢/١١/٩).

- ٤٦% من الأسر في قضاء الفلوجة ذكرت أنّ أحد أفرادها قُتل أيضًا.
- ٢٧% من الأسر في الرمادي قد اعتقل أحد أفرادها أو ألقي القبض عليه
- ٢٣% من الأسر في الفلوجة ذكرت تعرضها للحالة نفسها

إن من بين ١٢٠٠ من الأسر التي شملتها الدراسة ، ترأّس الإناث ١٧١ منها، أو بنسبة ١٤ %، أيْ بزيادة ٤% عمّا أعلنته الحكومة عام ٢٠٠٤.

فقدان الأب مشهدٌ شائعٌ في المجتمع الأنباري: حوالي 20% ممّن تبلغ أعمارهم لحد ٨ سنوات ونحو ٤٠% ممّن بلغت أعمارهم ٢٠ سنةً من العمر يعانون فقدان والدهم. إنّ بلوغ سنّ الرشد لأعدادٍ كبيرةٍ من الذكور الأيتام في المجتمع يضع أهميةً قصوى للتحسب من الانتقام والثأر، وهو ما يشكّل تطورًا مقلقًا للغاية في منطقة خارجة من حربٍ أهليةٍ.

إنّ أكثر من نصف الذين استُطلعت آراؤهم، ٥٩% أكّدوا أنّ أحد أفراد أسرهم هُجّروا إلى سوريا؛ و ١٢% إلى الأردن، و ٨% إلى مصر، و ٦% للسويد. وبالمقارنة، فإنّ ١٥% منهم انتقلوا داخليا في العراق، ومن أولئك أيضًا انتقل حوالي ١٠% إلى مناطق أبعد ولا سيما المناطق الشمالية في كردستان.

لقد أظهرت الدراسة أيضًا أنّ 63% من أبناء المناطق الحضرية في الفلوجة غادروا وحدهم دون عوائلهم. كما كان العنف السبب الرئيس لمغادرة الكثير من الأسر في مدينة الرمادي على الرغم من أنّ ما يقرب من ١٠% منهم غادروا بحثًا عن عملٍ آخرَ و١٠% للذهاب إلى المدرسة. إنّ إجابات غالبية المبحوثين عن أسباب مغادرتهم ذكرت "المنطقة التي كنّا نعيشها لم تعد آمنة".

المصدر:

Keith Crane et al., *Living Conditions in Anbar Province in June 2008* (USA: National Defense Research Institute, RAND, 2008).

مؤشّرات التنمية البشرية في العراق

"إنّ الحقّ في الحياة والأمن هو من بين أهم الحقوق الأساسية للإنسان، لكنّها في الوقت ذاته هي منْ أكثر الحقوق انتهاكًا وبعدًا للتحقيق". (التقرير العالمي للتنمية البشرية ٢٠٠٥).

- تُظهر مؤشّرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١١، أنّ ترتيب العراق يقع في العشرة الأخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسّطة (يحتل تسلسل ١٣٢)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحّية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدّد الإبعاد.
- استمرار الأزمات لمدّةٍ طويلةٍ ترك آثارًا بنيويةً على المجتمع العراقي، زاد من مساحة الفئات الهشّة في اللوحة الاجتماعية ممّا ولد عبْءً على حجم النفقات التحويلية في الموازنة الاتّحادية والذي لا يتوافق عمومًا مع مبدأ استدامة التنمية.

- تراجع معدّلات التنمية وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة للمستقبل (تصل نسبة الفقر في العراق إلى حوالي ٢٣%) مع ارتفاع معدّلات البطالة إلى ما يقرب من (١١%) وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، من ١٤,٢% عام ٢٠٠٣ إلى ١٣% عام ٢٠١١. كما تتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والإناث في قوّة العمل، إذ تنخفض نسبة مشاركتهن في الريف إلى ١٤% مقارنةً ب ٧٥% للرجال . كما تنخفض نسبة مشاركتها في الحضر إلى ١٣% مقارنةً بـ ٧٦% للرجال[١٣].
- أظهرت مؤشّرات خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠١١ استنادًا إلى تطبيق دليل مستويات المعيشة على بيانات مسح إنفاق الأسرة، أن حولي ٣٠% من الأفراد يعيشون في مستوى معيشةٍ متدنٍّ، ما يقارب ٤% من هؤلاء يعيشون في مستوى معيشةٍ منخفضٍ جدًّا. أمّا بالنسبة للأسر، فقد بيّنت النتائج أنّ حوالي ٢٨% من الأسر

[١٣] وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١.

تعيش في مستوى معيشةٍ متدنّ، ما يقارب ٣% من هذه الأسر يعيشون في مستوى معيشةٍ منخفضٍ جدًّا[١٤].

- شهد العمر المتوقع عند الولادة انخفاضًا ملحوظًا خلال سنوات الاحتلال بلغ (٥٨,٢) سنة عام ٢٠٠٦، (٦١,٦) سنة للنساء و (٥٥) سنة للرجال بعد أن تجاوز المعدّل ٦٠ سنةً قبل سنوات الاحتلال. وتظهر البيانات الحديثة ارتفاع العمر المتوقّع إلى (٦٩) سنة عام ٢٠١١ (٧٠,٦) سنة للنساء و (٦٧,٤) سنة للرجال. وعلى الرغم من هذا الارتفاع لايزال العراق أقلّ من الدول المجاورة في معدّل العمر المتوقّع عند الولادة. إذ بلغ في الكويت (٧٧,٣ سنة) و الأردن (٧١,٩ سنة) وسوريا (٧٣,٦ سنة)[١٥].

- استمرّ ارتفاع نسبة السكّان في المناطق الحضرية وبنسبة ٦٩% من إجمالي السكّان عام ٢٠١١، في حين لم تشكّل نسبة سكان الريف سوى ٣١% لنفس السنة، ممّا يفسّر ضعف استجابة السياسات المكانية لمتطلّبات النمو المستدام.

- يظهر واقع التنمية المكانية في العراق استمرار وجود التفاوت المكاني وأن هناك تركزًا واضحًا في مستويات التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في عددٍ محدودٍ من المحافظات ولا سيما المدن، ممّا ولّد تناميًا في حركة الهجرة الكبيرة نحو المراكز[١٦].

- تظهر أحدث المؤشّرات التنموية عام ٢٠١٢، أنّ المناطق الريفية تعاني من الحرمان بمستوياتٍ أعلى، مقارنةً بالمدن إذ تصل درجة الحرمان إلى ٥٨% للريف مقارنةً ب ١٧% للحضر وفق دليل مستوى المعيشة، بينما تتباين بقية الميادين الأساسية مؤشّرةً أرجحيةً واضحةً للحضر على الريف[١٧].

- وعلى مستوى الوضع الاقتصادي العامّ الذي يشمل جميع المؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية، يظهر التفاوت الكبير في نسبة الأسر المحرومة حسب المحافظات، إذ

---

[١٤] وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠١١.

[١٥] وزارة التخطيط، مؤشرات المسوح الحديثة، شبكة معرفة العراق2011، المسح المتعدد المؤشرات MICS4 ٢٠١٢، و I WISH ٢٠١١.

[١٦] المرجع نفسه

[١٧] المرجع نفسه.

سجّلت أقلّ المحافظات حرمانً، محافظة الأنبار (١٠%) بينما سجّلت محافظة ميسان أعلى نسبة حرمان بلغت ٥٦%، بينما ظلّت نسب الحرمان مرتفعة في محافظات ذي قار والقادسية والمثنّى، حيث تتراوح بين ٤١% و٥٠%[١٨].

- تظهر مؤشّرات الإنفاق وجود تباينٍ مكانيٍ بين محافظات العراق، إذ تقترب نسبة السكان الذين يقلّ إنفاقهم اليومي عن ٣٠٠٠ دينارٍ من ٤٠% في محافظاتٍ مثل المثنّى وذي قار بينما تقلّ هذه النسبة عن ٢% في محافظات إربيل والسليمانية ودهوك.

- تفاقم حدّة العجز في الوحدات السكنية بصورةٍ لا تتناسب مع استمرار معدّلات النمو السكّاني حيث قدّر العجز في الوحدات السكنية بحدود مليوني وحدةٍ سكنيةٍ ممّا يولّد ضغوطًا نفسيةً وآثارًا سلبيةً على جودة نوعية الحياة[١٩].

- ولّد التحوّل نحو اقتصاد السوق كلفًا اجتماعيةً باهظةً في ظلّ غياب سياساتٍ اجتماعيةٍ ذات صبغةٍ حمائيةٍ فاعلةٍ كشبكات الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

- تشكّل الأمية العائق الأكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي في العراق والتي تبلغ نسبتهم نحو خمس السكان. وهي نسبٌ ترتفع أكثرَ بين النساء وتتفاوت وفقا لفئاتهم العمرية. إذ بينما تبلغ عند النساء نحو ١٦% للفئة العمرية (١٢-١٩) سنة، تصل إلى ٦٦,٦% في الأعمار ٥٠ سنة فأكثر[٢٠].

- تتسع الفجوة في مدى مشاركة كلٍّ من المرأة والرجل في سوق العمل في الحضر مقارنةً بالريف، إذ بلغت الفجوة بين المرأة والرجل ٦٠,٦% في الحضر مقابل ٥٧,٧% في الريف عام ٢٠٠٣. وقد انخفض المعدّل إلى ٥٧% في الحضر مقابل ٥١% في الريف عام ٢٠١١.

- على الرغم من ارتفاع الحصّة النسبية للشباب في تركيبة السكان، لا تزال سياسات التشغيل غير فاعلةٍ في توفير فرص العمل اللائق للشباب.

---

[١٨] المرجع نفسه.

[١٩] المرجع نفسه.

[٢٠] وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١.

- ارتفاع معدّلات الطلاق بوتائرَ عاليةٍ من ٢٨٦٩٠ حالةٍ عام ٢٠٠٤ إلى ٥٩٥١٥ حالة عام ٢٠١١، وبنسبة زيادة تجاوزت ١٠٠%، وهو مؤشّرٌ يعكس تدهور في نوعية الحياة الاجتماعية. بالمقابل شهدت نسب الزواج انخفاضاً ملحوظاً من ٢٦٢٥٥٤ حالة عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣٠٤٧٠ حالة عام ٢٠١١[٢١].
- لاتزال نسبة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية متدنيةً فضلًا عن تدنّي نسب مشاركتها بالمؤسّسات السياسية والتشريعية التي يسيطر عليها الرجال، كما لا تجد مشاركةً حقيقيةً وفعّالةً في معظم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- أمّا شبكات الأمان الاجتماعي فتعاني ضعفًا في الكفاءة والتنسيق والتخطيط، كما يعاني نظام شبكة الحماية الاجتماعية الحالي من العجز عن التغطية والفساد.

نقف هنا قليلًا لنقول إن مرور عشرة سنواتٍ على الاحتلال وما نجم عنه من متغيّراتٍ في المشهد الاجتماعي يطرح الكثير من الإشكاليات والتساؤلات وهو يمرّ في مرحلة الانتقال، غير أنّ الإشكالية الرئيسة تتلخّص في عدم وضوح الطريق الذي تمضي إليه البلاد، وبينما ستفضي إليه مرحلة الانتقال هذه على وجه التحديد. فثمّة ضبابٌ كثيفٌ وغيومٌ ملبدّةٌ تخيّم على سماء العراق المثقل بهموم الحرب والأزمات من جرّاء تركة الاحتلال.

إنّ التفاصيل التي يعجّ بها الواقع الاجتماعي العراقي اليوم معقدّةٌ ومتداخلةٌ بكلّ ما تنطوي عليه من اضطرابٍ وارتباكٍ. ولتجنّب الغرق في التفاصيل، ستركّز الدراسة على الجوانب الآتية:

١. أوضاع الأسرة (الزواج والطلاق/الطفولة/اليتم/عمل الأطفال).
٢. مؤشّرات التنمية البشرية(التعليم/الصحة/السكن/المرأة/الشباب).
٣. الفئات الهشّة (Vulnerable Groups).
٤. الهجرة والتهجير القسري.
٥. الفساد.
٦. المجتمع المدني.
٧. العنف والسلوك الانحرافي (الجنوح/ التشرّد....).

[٢١] بيانات من مجلس القضاء الأعلى.